مصادر قانون العمل الجزائري 90-11

مقدمة:

يستند قانون العمل الجزائري رقم 90-11 إلى عدة مصادر قانونية تشكل الأساس الذي بني عليه هذا التشريع. تنوعت هذه المصادر بين المصادر الداخلية (التي تمثل القوانين الوطنية والممارسات القانونية داخل الجزائر) و المصادر الدولية (التي تشمل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي وقعت عليها الجزائر). كما تشمل المصادر التاريخية التي كانت في الأساس مؤثرة في تشكيل قانون العمل الجزائري.

1. المصادر الداخلية لقانون العمل الجزائري 90-11

**أ. الدستور الجزائري**

الدستور هو المصدر الرئيسي الذي يحدد الأسس القانونية التي يتم بناء القوانين الوطنية عليها. في هذا السياق، ينص الدستور2020 الجزائري على مجموعة من الحقوق الأساسية التي تكفل حماية العمال، مثل الحق في العمل، والحق في التنظيم النقابي، وحقوق النساء في العمل، وهي التي استند إليها قانون العمل الجزائري 90-11.

- المادة 56 من الدستور تؤكد أن "العمل حق وواجب"، وبالتالي تحرص الدولة على تنظيم العمل وضمان حقوق العمال.

**ب. القانون المدني الجزائري**

القانون المدني هو المرجع الأساسي في جميع القضايا القانونية المتعلقة بالحقوق والواجبات بين الأفراد. وعند الحديث عن عقود العمل، فإن هذه العقود تندرج ضمن عقد الالتزامات في إطار القانون المدني، وبذلك فإن العديد من أحكام العقد في قانون العمل تستند إلى المبادئ العامة للقانون المدني، خاصةً في ما يتعلق بآثار العقود وحقوق الأطراف.

**ج. القوانين الجزائية**

القانون الجنائي الجزائري يحدد الجرائم والعقوبات المرتبطة بأفعال تتعلق بالعمل، مثل الاستغلال، والإصابات الناتجة عن الحوادث في العمل، والإهمال في توفير بيئة عمل آمنة. في هذا السياق، فإن قانون العمل يشير إلى الجزاءات المقررة للانتهاكات المتعلقة بحقوق العمال.

**د. قانون الضمان الاجتماعي**

يعد قانون الضمان الاجتماعي أحد المصادر الأساسية التي تكمل قانون العمل. حيث أن قانون العمل يفرض على أرباب العمل تأمين العمال ضد المخاطر المهنية (مثل حوادث العمل، والمرض، والتقاعد) وفقًا لقوانين الضمان الاجتماعي المعمول بها في الجزائر.

**هـ. القوانين المتعلقة بالعمل النقابي والإضراب**

تنظم القوانين الجزائرية حق العمال في التنظيم النقابي والحق في الإضراب. وتؤكد قوانين العمل النقابي على أن العمل النقابي جزء أساسي من حقوق العمال، ويجب أن يتم تفعيله بما يتماشى مع التشريعات القانونية التي تسعى لحماية حقوق العمال.

2. المصادر الدولية لقانون العمل الجزائري 90-11

**أ. الاتفاقيات الدولية لمنظمة العمل الدولية**

تعد منظمة العمل الدولية المصدر الدولي الرئيسي الذي يحدد المعايير الدولية للعمل، وتلتزم الجزائر بعدد من الاتفاقيات الدولية التي تتعلق بحقوق العمال. هذه الاتفاقيات قد تم تضمينها ضمن التشريع الجزائري وتُؤثر على قانون العمل الجزائري بشكل مباشر.

- الاتفاقية رقم 87: تتعلق بالحق في التنظيم النقابي.

- الاتفاقية رقم 98: تتعلق بالحق في الإضراب وحماية الحقوق النقابية.

- الاتفاقية رقم 111: تتعلق بحظر التمييز في العمل.

- الاتفاقية رقم 138: تحدد الحد الأدنى لسن العمل.

- الاتفاقية رقم 182: تركز على منع أسوأ أشكال عمل الأطفال.

تتطلب هذه الاتفاقيات من الجزائر تعديل قوانينها الداخلية لتتماشى مع المعايير الدولية، ولذلك تم تضمين هذه المبادئ في قانون العمل الجزائري 90-11.

**ب. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية**

يشمل هذا العهد العديد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تتعلق بالعمال، بما في ذلك الحق في العمل، والحق في ظروف عمل عادلة، والحق في الضمان الاجتماعي. وقعت الجزائر على هذا العهد في 1989، وله تأثير كبير على التشريعات الداخلية التي تضمن حقوق العمال.

**ج. المعاهدات الدولية الأخرى**

إلى جانب اتفاقيات منظمة العمل الدولية والعهد الدولي، فإن الجزائر أيضًا جزء من الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف التي تتعلق بالتجارة الحرة والتنمية الاقتصادية، والتي قد تشمل أحكامًا متعلقة بالعمل وظروفه، وبالتالي تؤثر على القانون المحلي.

**3. المصادر الفقهية والقضائية**

**أ. الفقه القانوني**

تستند العديد من بنود قانون العمل الجزائري إلى الآراء الفقهية، خاصةً عندما يتعلق الأمر بتفسير بعض النصوص القانونية الغامضة أو التي لا تتضمن تفاصيل كافية. يقدم الفقه القانوني العديد من المفاهيم التي تساهم في فهم أحكام قانون العمل وتطبيقها.

**ب. الأحكام القضائية**

تلعب المحاكم الجزائرية دورًا كبيرًا في تفسير وتطبيق قانون العمل. من خلال قرارات المحكمة العليا ومحاكم العمل، يتم تحديد كيفية تطبيق قانون العمل في حالات معينة، مما يساهم في تطور وتفسير هذا القانون.

**خاتمة:**

تستند قانون العمل الجزائري 90-11 إلى مجموعة من المصادر القانونية المتنوعة التي تشمل القوانين الوطنية والدولية. ويعد الدستور الجزائري، وقانون العمل المدني، وقانون الضمان الاجتماعي، والاتفاقيات الدولية، من المصادر الأساسية التي شكلت هذا القانون. كما أن الفقه القضائي و أحكام المحاكم تلعب دورًا هامًا في تفسير وتطبيق هذا القانون بما يتماشى مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها البلاد.